

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٤/٥٤٩

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/٣/١١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر بتاريخ
٢٠١٣/١٢/٣١ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/١٠٨٥ المتضمن
وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثمان سنوات والرسوم.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية:

١. القرار مخالف للأصول والقانون.
٢. أخطأت محكمة الجنايات من جهة أنها اعتنقت الواقعة الجرمية بلا أي أساس أو سند قانوني حيث إن ملف القضية لم يحو أي بينة بأن المتهم لابس بيده فخذ المجني عليها.
٣. أخطأت المحكمة بأنها تجاوزت عن واقعة قيامها بإحالة الشاهدة إلى المدعي العام للاحتفاظها عن جرم شهادة الزور وبالتالي كان يستوجب عليها استبعاد أقوالها وعدم الاستناد إليها.

٤. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتفسيرها للعبارة التي وردت على لسان المتهم لدى المحقق (قمت بمد يدي على فخذ الفتاة...) فهذه العبارة لا تحمل اعتراف ولا يمكن أن تفهم أنه وضع يده على فخذها وبالتناوب فإن هذه العبارة لصالح المتهم بأنها وضعت الحقيبة على حضنها مما منعه من الوصول إلى فخذها أو التحسيس عليها.
٥. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالوصف الجرمي للمتهم حيث إن الواجب تعديل الوصف الجرمي إلى جنابة الشروع الناقص بهتك العرض (مع عدم التسليم).

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لكافة الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وردته موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة تبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٣/٦٥١ تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ قد أحالت المتهم

ليحاكم لدى تلك المحكمة بتهمة:

هتك العرض بحدود المادة ٢٩٩ عقوبات.

وقد سافت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجهة للمتهم تمثلت بما

يلي:

وكما وردت بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليها

مواليد (٢٠٠٢/٥/٢٥) وكانت بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٢ تركب في سيارة تكسي عمومي والتي يقودها المتهم ومعها أشقائها عاندين من المدرسة فأقدم المتهم على مد يده إلى فخذها والتحسيس عليها من فوق البنطلون حتى اقتربت يده من أعضائها التناسلية وحاولت

المجني عليها منعه بأن وضعت حقيبتها المدرسية في حضانها إلا أن ذلك لم يعق المتهم من مواصلة التحسيس على فخذها وبعد إيصالها إلى منزل أهلها أخبرتهم بما حصل وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

تجد المحكمة بأن الوقائع الثابتة لديها تتلخص بأنه وبتاريخ ٢٠١٣/٥/١٢ وفي حوالي الساعة الثانية ظهراً وأثناء قيادة المتهم لمركبة (تكسي) بالقرب من المدارس صعدت معه المجني عليها وأشقاتها حيث صعّد شقيقها الأكبر بالكرسي الأمامي وصعدت المجني عليها وشقيقها الأصغر بالكرسي الخلفي وفي هذه الأثناء قام المتهم بمد يده على فخذ الفتاة عندما قامت المجني عليها بوضع حقيبتها المدرسية على فخذها وبعدما قام بالتحسيس على رجليها وبعدما قام المتهم بإيصالهم إلى منزل ذويهم حيث قامت المجني عليها بإخبارهم مباشرة وعلى هذا الأساس قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ وفي القضية رقم ٢٠١٣/١٠٨٥ أصدرت محكمة الجنايات

الكبرى حكمها المتضمن :

لهذا وتأسيساً لما تقدم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم واستناداً لما ورد به قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة ٣٠٨ مكرر عقوبات ونظراً لصغر سن المجني عليها الأمر الذي يجعل المحكمة لا تأخذ بإسقاط الحق الشخصي .

لم يرتض المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز.

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول الطعن بوزن البيئة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون .

فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها كافة أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات نجد :

أ - من حيث الواقعة الجرمية :

(... إن الواقعة الثابتة في هذه الدعوى إن المتهم يعمل سائق تكسي وركبت معه المجني عليها وإخوانها لإيصالهم من المدرسة إلى بيتهم وركبت المجني عليها في الكرسي الخفي وأثناء المسير قام المتهم بمد يده على ركبته ورجلها ... إلا أنها قامت بوضع الشنطة على رجلها لمنعه من ذلك ...)

ب - في التطبيقات القانونية:

نجد إن الأفعال التي قارفها المتهم اتجاه المجني عليها والمتمثلة :
- مده يده على رجلها وفخذها من فوق الملابس أثناء المسير في التكسي وقيام المجني عليها بوضع الشنطة على رجلها لمنعه من القيام بذلك .

فإن هذه الأفعال لا تشكل جنائية هتك العرض كما ورد بإسناد النيابة العامة وانتهى لذلك القرار المطعون فيه، كون المتهم أفصح عن نيته إلا أنه لم يتمكن من إتمام فعلته لأسباب لا دخل لإرادته فيها وهي قيام المجني عليها بوضع الشنطة عليه رجلها، وإن كان يشكل وعلى فرض الثبوت الشروع الناقص بهتك العرض بحدود المادتين ٢٩٩، ٦٨ من قانون العقوبات، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان على المحكمة قبل إصدار قرارها المطعون فيه التحقق من سلامة وصحة الاعتراف الصادر عن المتهم ووجوب أن يكون موافقاً للقانون والواقع، علماً أنه تم إحالة المشتكية بجرم شهادة الزور للتناقض في أقوالها.

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى لم تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً يتفق والواقع فإن
محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع تجد إن أسباب الطعن ترد على القرار المطعون فيه
وتوجب نقضه.

لذا ودون التعرض للطعن المقدم من النيابة العامة في هذه المرحلة نقرر نقض
القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإعادة وزن البينة مجدداً على ضوء ما
بيناه آنفاً ومن ثم إصدار القرار المناسب.

قراراً صدر بتاريخ ٣ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠١٤ م

القاضي المترئس



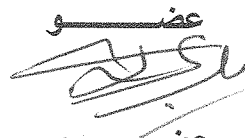
عضو



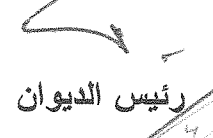
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ر.إ.

lawpedia.jo